

# مجلة الهلال

أكتوبر 1998

محمد على... رؤية جديدة

المشروع السياسي لمحمد على باشا

بقلم : د. روف عباس

يمر قرنان على وفاة محمد على باشا باعث النهضة المصرية، وقد توفي في أغسطس عام 1849 ودفن في مسجده بالقلعة. وتقدم "الهلال" في هذا الجزء رؤية جديدة تتصف الرجل الذي حقق نهضة مصر المعاصرة.

لعل محمد على باشا كان أكثر من عاصروا تجربة العدوان الغربي (كما مثلته الحملة الفرنسية فهما لدلالة ذلك الحدث التاريخي الخطير بالنسبة للدولة العثمانية، فأدرك أن ضعف هذه الدولة الإسلامية مرده إلى تخلفها وعجزها العسكري، وأن ما حدث في مصر لا بد أن يتكرر فيها أو في غيرها من بلاد الدولة العثمانية، وأنه لا منجاة للدولة من المصير الذي يتهدها إلا إذا تزودت بأسباب القوة والمنعة التي تجعلها قادرة على الصمود في وجه التحدي الغربي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإصلاح الأداة العسكرية للدولة بما يتطلبه ذلك من العمل على سد فجوة التخلف الحضاري الذي تعاني منه بلاد الدولة.

غير أن محمد على باشا كان جندياً ألبانياً متواضعاً، ساعدته ظروف مصر على أن يلى أمرها، ولا يتيح له مركزه المتواضع كوال لمصر أن يصلح من شأن الدولة العثمانية كلها إلا إذا فوضه السلطان في ذلك، وهو أمر بعيد المنال بالنسبة لمتله. فلماذا لا يحاول أن يحقق ما يصبو إليه في البلاد التي يتولى حكمها؟، ولماذا لا يستغل ضعف الدولة وعجزها ليوسع من رقعة نفوذه حتى تحين الفرصة التي تمكنه من تحقيق أمله؟، ولماذا يتقاعس عن تحقيق حلمه وقد أثبتت الأيام غياب المستحيل من حياته؟، ألم يستطيع أن يغير مسار حياته من ضابط غير نظامي مغمور إلى أن أصبح باشا يحكم ولاية من أهم ولايات الدولة؟.

وهكذا سعي محمد على إلى أن يقيم في مصر (دولة نموذجية) حديثة توفر له فرصة إقامة دولة إسلامية قوية من خلال تطبيق نموذج مصر على الدولة العثمانية ذاتها. وكان اختيار محمد على لمصر كقاعدة لمشروعة السياسي ينم عن بعد نظر ذلك الرجل الذي كان عطلاً من الثقافة، ولكنه كان يمتلك موهبة رجل الدولة الذي يدرك أبعاد الظرف التاريخي، ويحسن توظيفه.

## مشروع سياسي نهضوى

كان محمد على باشا - إذن - صاحب مشروع سياسي نهضوى، يهدف في المقام الأول إلى بناء قاعدة عسكرية وسياسية حديثة ذات شأن تقي المشرق العربى عدوان الغرب، لا عن طريق المواجهة وإنما عن طريق التزود بأسباب المنعة والقوة التي تحقق نوعاً من توازن القوى مع الغرب، وتجعل الأخير يتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند. ومن ثم كانت حروب محمد على في الجزيرة العربية، وبلاد اليونان، تلبية لدعوة السلطان، تتسق مع تلك الرؤية الإستراتيجية، وحتى فتحه السودان، وحروبه ضد السلطان في الشام تدور في هذا الإطار، إطار إحياء القوة العسكرية للدولة باعتبارها حيز الزاوية للإصلاح السياسي فيها، ولعل الفكرة التي دارت برأسه يوماً من الأيام تكشف مراميهِ البعيدة: فقد صرح يوماً لبعض خلائه برغبته في الوصول إلى الأستانة، وخلع السلطان، وتولية ابنه الصبي، وتنصيب نفسه وصياً عليه لتتاح له فرصة إصلاح الدولة كلها.

وهكذا كانت مصر - عند محمد على - قاعدة انطلاق لمشروع سياسي إقليمي يعتمد على بناء قوة عسكرية كبيرة حديثة، وبناء مثل هذه القوة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تقصر دونها خزائن والى مصر التي كانت تعتمد على الخراج والمكوس. ولا يستطيع محمد على أن ينشد تلك الموارد من مصادر خارجية كالاستدانة مثلاً، فقد جعله الحرص على استقلال قراره السياسي ينفرد من فكرة الاستدانة ويرفضها عندما عرضت عليه في العقد الأخير من حكمه. فلا مفر أمامه من أن يدبر الموارد اللازمة لمشروعه السياسي في مصر ذاتها. وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا استطاعت (الدولة) أن تضع يدها على موارد البلاد كلها، تديرها وتنميها بالقدر الذي يوفر الأموال اللازمة لبناء القوة العسكرية الحديثة، بما تتطلبه تلك القوة من مؤسسات إنتاجية وخدمية. ومن ثم كانت السياسات الاقتصادية التي نفذها محمد على - تدريجياً - وانتهت بوضع الاقتصاد تحت إدارة السلطة المركزية، وتعبئة الموارد لخدمة المشروع السياسي الإقليمي، وإدخال تغييرات هيكلية على النظام الإداري وما ارتبط بذلك من تطور في نظام التعليم، وما نتج عنه من صحوة ثقافية.

## سياسة خارجية خاصة

واستطاع محمد على باشا أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة لتحقيق مشروعه السياسي الإقليمي، ودعاه إلى ذلك أنه كان والياً على قطر مهم في إمبراطورية ضعيفة متهاككة، عانت من ضغوط الدولة الأوروبية في القرن الثامن عشر، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها. وأدرك محمد على أن انهيار الدولة العثمانية سيجرف مصر معه، ولذلك سعى - بسياسته الخارجية - أن يجمع لنفسه من حطام الدولة كيانه يتولى حكمة وأسرته من بعده، مع بذل الهمة لتوسيع رقعة ذلك الكيان بقدر الإمكان.

لذلك بذل محمد على باشا أقصى الجهد ليفيد من ضعف الدولة العثمانية وعجزها، فهذا الضعف يتيح الفرصة ليقوى نفسه في إطار الإمبراطورية العثمانية وبموافقة السلطان. فنجدته يلبي أوامر السلطان لنجدته

في الولايات التي اندلعت فيها الثورات ضد الحكم العثماني، فاستخدم الباشا الموارد المصرية لإنقاذ سيادة الباب العالي على بلاد العرب وكريت واليونان. وأتاح له ذلك فرصة مد نفوذه إلى تلك البلاد وراء قناع السيادة العثمانية، كما أتاح له فرصة بناء قواته العسكرية، فمكنته حروب بلاد العرب من بناء أول أسطول له في البحر الأحمر، وكانت حرب المورة أول الميادين التي نزل إليها جيشه الجديد، واشترك فيها أسطوله الذي بناه في دور الصناعة الأوربية وفي ترسانة الإسكندرية، فأتاح له تلك الحروب التي خاضها باسم السلطان فرصة تجربة قواته العسكرية وكسابها المهارات القتالية، فضلا عن الإعلان عن وجود تلك القوة لديه لمن يعينهم أمر إقليم شرق البحر المتوسط.

وأكثر من ذلك، أغرى ضعف الدولة العثمانية محمد على باشا بالتوسع خارج حدود ولاية مصر، فأصبح حاكما على أهم بلاد الدولة العثمانية الناطقة بالعربية. وأراد محمد على بهذا الاتساع أن يبسط سلطانه على المنافذ المؤدية للطرق التجارية القديمة، وإلى أن يجعل من بلاد إمبراطوريته الصغيرة: مصر، والسودان، وبلاد العرب والشام، وحدة اقتصادية متكاملة ومكتفية ذاتيا، فيعوض بذلك النقص في موارد مصر، ويخفف اعتماده عليها وحدها في المال والرجال.

كذلك فكر محمد على - وقتا ما - في أن يستغل ضعف الدولة العثمانية، فيعزل السلطان، ويولي مكانه ابنه الصبي، ويقوم من نفسه وصيا عليه، وبذلك يحتفظ بالأسرة العثمانية الحاكمة، ويحافظ على وحدة الإمبراطورية، ولكنه - في الوقت نفسه - يسوس أمورها، ويوجه سياستها، فيصلح من شأنها، ويجدد شبابها، ويحولها إلى ند للقوى الأوربية الطامعة فيها.

### جهود إصلاحية وإنجازات مختلفة

ولكن محمد على باشا كان يعلم أن جهوده الإصلاحية وإنجازاته المختلفة، وتلك الإمبراطورية التي كونها، ومركزه الشخصي، ومصير أسرته من بعده، معلق على إرادة السلطان، ولا سبيل إلى ضمانه إلا بقبول الأخير منح مصر وضعها خاصا داخل الدولة العثمانية، يتيح لمحمد على قدرا أكبر من الحركة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد فكر محمد على أن يقيم هذا الكيان الخاص خارج إطار الدولة العثمانية، فيستقل عنها، ويخلص نفسه من القيود التي تربطه بها، وبذلك يسلم بملكه من مصير هذه الدولة الضعيفة العاجزة أمام الضغط الأوربي، ويستطيع أن يتابع في (دولته) إصلاحاته الاقتصادية والإدارية والعسكرية، دون أن تقيد بتبعية لسلطان، أو جزية يؤديها لدولة تمارس حق السيادة على (أملكه).

فإن حالت الظروف الدولية دون تحقيق هذا الاستقلال، سعي الباشا إلى أن ينال هذا الكيان الخاص داخل الدولة، ويعني ذلك أن يظل معترفا بسيادة الدولة العثمانية الاسمية على البلاد المنضوية تحت لواء

حكمه، على أن يكون الحكم في (دولته) وراثيا في أسرته، ويمنحه الباب العالي الضمانات الكافية لبقاء حكم تلك البلاد في أسرته، واستقلاله بإدارتها. وكان محمد على يدرك أن بقاء مصر عضوا في المجموعة التي تتألف منها الدولة العثمانية لا يخلو من مزايا، بل قد ترجح هذه المزايا ما عداها، لأن الدولة العثمانية لم تحتفظ بكيانها إلى ذلك الوقت إلا بفضل عدم اتفاق الدول الأوروبية جميعا على اقتسامها، ونتج عن ذلك إقرار المبدأ الذي ظل من المبادئ الأساسية في سياسة دول غرب أوروبا، وهو ضمانه الدول لسلامة ووحدة أملاك الدولة العثمانية. ومصر - باعتبارها ولاية عثمانية- تستطيع أن تستفيد من هذه الضمانة العامة.

### أطماع أوروبا ضد الرجل المريض

ولكن محمد على كان يدرك - في نفس الوقت- أن هذه الضمانة وحدها لا تفيد إلا إذا دعمتها القوة العسكرية التي تشكل الدرع الواقى ضد الأطماع الخارجية. إذ كان محمد على يعرف تماما خطورة العصر الذي يعيش فيه، فقد ظهرت أطماع الدول الأوروبية في بلاد الشرق القريب والبعيد. وقبل اعتقاله الحكم بقليل، تصارع على مصر الفرنسيون والإنجليز، وعجزت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر أن تجلّى الفرنسيين إلا بمساعدة عسكرية وسياسية من الإنجليز. وبعد بضع سنوات عاد الإنجليز يطرقون أبواب مصر ويحولون احتلالها. أما في الشرق، فقد اشتد ضغط الروس على البلاد الإسلامية الواقعة جنوبي بحر قزوين. وبدأت بقايا الحكم الإسلامي في الهند تنهار أمام تقدم الاستعمار البريطاني، بل استولى الفرنسيون على الجزائر التي كانت من ولايات الدولة العثمانية.

أما مصر، فقد وجهت الحملة الفرنسية أنظار السياسة الأوروبية نحوها، حقيقة أن أوروبا لم تكن لها في مصر مصالح مباشرة اقتصادية أو ثقافية، غير أن الوجود الفرنسي القصير في مصر أبرز أهميتها الإستراتيجية على طريق المواصلات إلى الشرق حيث اشتد المد الاستعماري. ولا عجب أن بدأت الأفكار الخاصة بربط أوروبا بالشرق بطرق برية أو بحرية تمر عبر مصر، تتبلور في العقدين الأخيرين من حكم محمد على، ولعل قيامه بإحياء الطريق البري - النهري الذي ربط السويس بالإسكندرية عبر القاهرة - على نحو ما أشرنا، جاء محاولة لاحتواء المخططات الأوروبية الرامية إلى مد نفوذها السياسي إلى مصر بدعوى المصالح الإستراتيجية.

### تحرر البلاد من القيود العثمانية

وحاول محمد على أن يقنع الدول الأوروبية بتأييد سياسته، فهذه إصلاحاته وجهوده تنبئ بما يستطيع الحاكم أن يقوم به لإنهاض البلاد إذا أطلقت يده وتحررت البلاد من قيود السيادة العثمانية. فقد أصاب الباشا من النجاح في مصر أكثر مما أصاب السلطان نفسه في الأستانة. وهذا النجاح ليس مرجعه إرادة الحاكم وحده وإنما قدرة البلاد على إنماء مواردها الكفيلة بأن تجعل منها (دولة) حديثة من الطراز الأول. وقد بسط محمد على الأمن في ربوع البلاد، وأنشأ المصانع، وأسس المدارس، واستعان بالأوروبيين في

إدارته، وأحسن استقبال الأجانب، ومهد الطريق البرى للتجارة الأوروبية، وكون من أهل البلاد قوة حديثة لا ينبغي إن تخشى أوربا خطرها على الدولة العثمانية. فإن في قوة محمد على قوة السلطان، وما بلاهه في خدمة السلطان في بلاد العرب والمورة إلا خير شاهد على ذلك. لقد قدم للسلطان كل شيء: جيشه وماله، وخسر في سبيله أسطوله، دون أن ينال من السلطان شيئاً .

كان أمام السياسة الأوروبية - إذن- أن تختار أحد الأمرين: أن توافق على ما يطلبه محمد على من الانفصال بمصر والبلاد التي تقع تحت حكمه عن الدولة العثمانية لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة أو أن تبقى مصر في حظيرة الدولة العثمانية، وأن تمنح بعض الحقوق التي توسع نطاق الحركة أمام حاكمها، فتجعل منها وتابعها كيانا خاصا داخل مجموعة الولايات العثمانية.

والأمر الأول - أي الاستقلال التام- يقتضي أن تتبذ الدول الأوروبية سياستها التقليدية إزاء الدولة العثمانية، وتتخذ لها سياسة جديدة في ذلك الركن من الشرق الأدنى المتسلط على منافذ التجارة القديمة، وتتمتع بقوة عسكرية يحسب لها حساب ويرأسها حاكم قوى الأطماع، وهو ما لا يتفق مع مصالح الدول الأوروبية التي كانت تفضل بقاء المنطقة تحت الحكم العثماني الضعيف الذي لا يمثل تهديدا للمصالح الأوروبية. كما أن بريطانيا وفرنسا كانتا تخشيان أن يغرى تحدى محمد على للسلطان، روسيا بالانقضاض على الدولة العثمانية وتوطيد أقدامها على البسفور، مما يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى على الساحة الأوروبية والدولية.

ولم تقتنع أوربا - وخاصة بريطانيا- بقيمة الإصلاحات التي يفخر محمد على بإنجازها، فهي ترى أنه حرم الفلاح من ثمرة كده، وساقه إلى السخرة والتجنيد، وأقر الرق، وأحتكر موارد البلاد، بل إن المعتدلين من الأوربيين الذين قدروا محمد على واعترفوا بنجاحه في إنهاء البلاد، كانوا يرون أن كل شيء في مصر يرتبط بشخصه، وأن تلك الإصلاحات قد تختفي بمجرد اختفائه من السلطة. كما أن الدول الأوروبية لم تر في قيام محمد على ضد السلطان "ثورة قومية" تبغي التحرر من السيطرة الأجنبية كما فعل اليونان، وكما ستفعل شعوب أخرى كثيرة في البلقان وفي غيرها من بلاد أوربا الخاضعة للدولة العثمانية، لأن محمد على لم يكن مصرياً، كما أن نظامه في مصر لم ينبع من إرادة شعبية، ولم يعكس تطلعا (قوميا) في وقت كان الشعور السائد بين الجماهير في الوطن العربي شعورا إسلاميا محضا.

### الاصطدام بالسياسة الأوروبية

وقد ظل محمد على حريصا - طوال حكمه- على عدم الاصطدام بالسياسة الأوروبية، أو بقوة حربية أوروبية. فهو لا يستطيع أن يسقط من حسابه الدول الأوروبية وموقفها إزاء الدولة العثمانية والشرق الأدنى عامة ومصر خاصة، بل إنه كان يرحب بأن يتم إقرار العلاقات العثمانية - المصرية برضا من الدول

الأوربية صاحبة الشأن، ويسعى إلى أن ينال موافقة على التسوية النهائية ليتخذ من هذه الموافقة ضماناً لمصر إزاء المطامع الأوربية من ناحية، والتدخل العثماني من ناحية أخرى.

وكان محمد على يقدر قيمة الصداقة البريطانية وينشدها، ففوة بريطانيا تواجهه من أمام حيث الوجود البريطاني في البحر المتوسط، ومن خلف حيث الاستعمار البريطاني في الهند والنفوذ البريطاني في البحر الأحمر والخليج العربي. وقد نال الباشا تقدير الإنجليز - في أعقاب حملة فريزر عام 1807- حين رد أسراهم، وتعهد مرضاهم، وبادر إلى الاتفاق معهم، وفي عام 1810 أبرم اتفاقاً مع شركة الهند الشرقية تعهد فيه بأن يحمي القوافل التي تجتاز مصر، وبألا تجبى رسوماً على المسافرين من الإنجليز الذين يمرون بمتاعهم الشخصي، وبأن يظل قائماً على حماية الرعايا والممتلكات البريطانية إذا قامت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية. وفي أثناء حرب المورة أظهر محمد على رغبته في أن ينال صداقه بريطانيا، فانسحب من المورة أملاً أن ينال بذلك تقديرها، فتعينه على زيادة حجم أسطوله، ولا تعارض توسعه في بلاد العرب، وتوافق على استقلاله عن الدولة العثمانية.

ثم عاد محمد على يلوح للإنجليز بمفاوضات مع الفرنسيين حول عرضهم الخاص باشتراكه معهم في فتح الجزائر (عام 1830)، وفي خلال ذلك يبدي الباشا للإنجليز استعداداً للعمل معهم لوقف النفوذ الروسي في تركيا وفارس. ولكن الحكومة البريطانية لم تتسأن توسع محمد على هو الذي أتى بالروس إلى الآستانة، وأخضع الدولة العثمانية للنفوذ الروسي. وفضلت بريطانيا أن تعالج الخطر الروسي بالاعتماد على قوتها البحرية لتقوية مركزها في الطرق التجارية إلى الهند: طريق البحر الأحمر، وطريق الفرات، فلم تكن بحاجة إلى التحالف مع حاكم طموح كمحمد على مصيره في كف القدر.

### محمد على وموقفه من الإنجليز وفرنسا

وقد كادت هذه السياسة أن تؤدي إلى الصدام بين الإنجليز ومحمد على، الذي احتل - وقتاً ما - موقعا على الفرات، ومد سلطانه نحو الخليج العربي ومدخل البحر الأحمر، وخضعت له الحسا والقطيف، وانتصرت قواته في عسير، واحتل -لفترة قصيرة- عدن. وزاد محمد على من توجس الإنجليز منه عندما بادل شاه فارس شعائر الود. ولكن الحكومة البريطانية نجحت في وضع حد لتوسع محمد على في مناطق كانت تعدها من مناطق نفوذها.

هذه العوامل كلها - مضافاً إليها الخوف من تهديد السلم الأوربي - جعلت بريطانيا تتمسك بسياستها التقليدية الرامية إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، فردت قوة محمد على إلى داخل مصر ذاتها.

أما فرنسا، فكانت تنظر إلى الدولة العثمانية نظرة أخرى: فقد أقدمت على احتلال مصر (1798)، ثم عادت فاحتلت الجزائر (1830)، ولم تتورع عن إرسال أحد وزرائها المفوضين إلى الإسكندرية رأساً وقدمت

لمحمد على بعثة عسكرية، وعرض عليه المليون الفرنسيون قرضاً، وبإدال الباشا الفرنسيين أقوى صلات الود: فأحسن معاملة الفرنسيين في حكومته، واستعان باللوائح والنظم الفرنسية في التعليم والجيش، وأوفد إلى فرنسا أكثر الطلاب. ولكن فرنسا كانت مترددة في سياستها الشرقية، وكانت تخشى - كبريطانيا - أن يهدد توسع محمد على السلم الأوربي، ويهيء لروسيا الفرصة لبسط سيطرتها على الدولة العثمانية. ولهذا كانت السياسة الفرنسية تميل إلى حل النزاع بين محمد على والسلطان بالاتفاق والتراضي، وليس هناك ما يحول دون أن يتم الاتفاق بين الطرفين مباشرة، ومواجهة الدول بذلك.

ومن أجل القضاء على النفوذ الروس، وتحديد مركز محمد على والحيلولة دون إفراد فرنسا بالتوسط بينه وبين الباب العالي، عملت السياسة البريطانية على تحويل مسألة النزاع بين محمد على والسلطان إلى مسألة أوربية، وشاركتها فرنسا في هذا السعي لضرب النفوذ الروسي، ولتحقيق مصلحة محمد على - في نفس الوقت - بالاشتراك مع الدول، وهما هدفان متناقضان. ولكن روسيا فوتت على فرنسا غرضها وانضمت إلى الدول، وشاركتها في إرسال المذكرة المشتركة إلى الباب العالي (عام 1839 لمنع الاتفاق المباشر بين محمد على والسلطان).

ولكن ضعف سياسة فرنسا (على عهد ملكية يوليو) سواء في أوربا أو في الشرق، ما لبث أن أبعداها عن مجال العمل الدولي المشترك وتزعمت بريطانيا مجمع الدول، وأعلنت معاهدة لندن (يوليو 1840)، التي قامت على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية، مع إعطاء مصر مركزاً يقل كثيراً عما كان يتطلع إليه محمد على، ولكنه يمتاز عن مركز الولايات العثمانية الأخرى. فأعطت محمد على حكم مصر وراثياً في أسرته، وجنوب الشام (فلسطين) مدي حياته، فإذا رفض ذلك في مدة عشرة أيام نزعته منه الأراضي الشامية، وإذا استمر في الرفض مدة عشر أيام أخرى نزعته منه مصر أيضاً، وأعانت الدول السلطان على إخضاعه.

ورفض محمد على هذه التسوية التي اتخذت طابع الإنذار، على أمل أن ينفرد عقد التحالف الأوربي، وأن تتحرك فرنسا لتأييده. ولكن لوى فيليب ملك فرنسا كان يخشى التورط في الحرب، فلم تخرج حكومته على إجماع الدول. وحوصرت السواحل المصرية، وانهار الحكم المصري في الشام، وانتهى الأمر بقبول محمد على حكم مصر الوراثي، وأصدر السلطان فرمان المعدل (يونيو 1841) المؤسس على معاهدة لندن.

وأكدت التسوية النهائية أن مصر جزء من الدولة العثمانية، تسرى عليها قوانينها ومعاهداتها مع الدول، وأن جيش مصر جزء من جيش السلطان، وأنه لا يجوز لوالى مصر أن يبني سفناً حربية إلا بموافقة السلطان ومنحت التسوية حكم مصر وراثياً لأسرة محمد على. وبذلك لم يبق لمحمد على سوى حق التصرف في موارد البلاد وفق ما يراه، بعد أن يؤدي الجزية المفروضة على مصر للدولة العثمانية.

وقد ظلت هذه التسوية - في أساسها- قائمة حتى 18 ديسمبر 1914، عندما انتهت-من الناحية الفعلية- السيادة العثمانية على مصر بإعلان الحماية البريطانية، فيما عدا بعض التعديلات التي وسعت حقوق والى مصر والتي نالها الخديوى إسماعيل. أما من الناحية القانونية، فقد ظلت تلك التسوية تحدد علاقة مصر بتركيا حتى تنازلت الأخيرة عن سيادتها على مصر في مؤتمر لوزان عام 1923.